فتحية المعمري عضو قيادة المؤتمر بالحديدة:

أتمنى أن تخلي الأحزاب الدوائر التي ستترشح فيها المرأة

■ قالت الأخت فتحية المعمري عضو اللجنة الدائمة إن المؤشرات الاولية للاستعداد للانتخابات النيابية القادمة توحي بتوجهات جادة للدفع بالمرأة الى البرلمان القادم.

واضافت: هناك نساء كثر يؤكدن خوض الانتخابات القادمة كمرشحات لعضوية البرلمان، وهذا دليل على أن المرأة اليمنية بدأت تعي حقها وكيفية الحصول عليه. ودعت المعمري كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية الى إدراك اهمية دعم قضايا المرأة وفي مقدمتها التمكين السياسي وحقها في الوصول الى البرلمان القادم .. وأهابت فتحية المعمري بالمؤتمر الشعبي العام لإنصاف المرأة وتهيئة الجو لترشيحها، ومنحها الفرصة لخوض هذه التجربة.. حيث وهاجس الانتخابات يدور في اذهان العديد من النساء المؤتمريات اللاتي يرغبن في الاسهام الفاعل في هذا الاستحقاق الديمقراطي والذي من خلاله يمكن للمرأة ان تصنع العديد من التحولات السياسية.

مضيفة: أن الأوان لأن يترجم المؤتمر مبادرته بتمكين المرأة وإعطائها نسبة ١٥٪ بالاضافة الى إخلاء الدوائر التي ستترشح فيها. هذا وتُعد فتحية المعمري -عضو قيادة المؤتمر في محافظة الحديدة - إحدى النساء اللواتي قدمن ملفاتهن للترشح باسم المؤتمر والبالغ عددهن أكثر من «٣٥» امرأة.

المرأة ومشوارها الديمقراطي

لطيفة عقلان

■ من منابع الديمقراطية هتفت في مبادرتها الايجابية لاينعكس على أي تداعيات اخرى انها نظرتها الثاقبة في متطلعات الحياة السليمة التي تكفل لها بقاءها الى جانب الرجل.. وهي تنظر للحياة من كل الزوايا وهي دعامة مقتحمة كل الصعوبات.

ان المرأة وجدت نفسها سفيرة في عالم الديمقراطية والرأي المشترك بجانب الرجل بوقوفها الثابت بجدارة في العالم ككل مما مكنها من خوض مناصب موازية ذات امتداد جذري ببنائها المتين حققت خوض اتجاهات متقنة وسليمة أصبحت متجهة اتجاهات فعالة وحاسمة بكل المقاييس وهي تمثل وطنها ويعني لها اسم وطن الوجود، القوة، الحياة، الأمان.

لقد سبق للمرأة الاقدام في نشاطها السياسي وكانت ناجحة مبرزة بكل المقاييس السياسية والثقافية ونجحت في سياستها وقضاياها المختلفة المشددة باهمية تبني رؤية مستقبلية لخدمة المرأة خاصة وخدمة الوطن عامة.. كما ان طموح المرأة في عملية المشاركة السياسية واجب عليها تكميل جوانب اخرى خاصة بعدما اصبحت شريكة اساسية في تطورات كثيرة مهمة في المجتمع ورسمت هذه الشراكة بملامح جمالية موفقة الرأي، وتظل المرأة تتصاعد في طموحها متجهة نحو مكانة كبيرة.. وستستمر لتتمكن من الوصول الى ما تطمح اليه من مكانة ذات رأي مثبت واعطائها حقاً مكتسباً للمشاركة المتعاون عليها في كل المجالات.. ومشاركتها في الانتخابات ابرز وجودها واحترامها لما تبذله من الجهد المقرون بالذهن الجمعي الموصول بطموحها الوجداني.. وبما ان الانتخابات المخاضة في تاريخها وهي المقياس لأي نظام سياسي ديمقراطي، وعلى متن الديمقراطية أجنحت لها الثقة لتمكينها من خوض الانتخابات لقدراتها القيادية ومشاركتها في المجتمع.. رحبت مصوتة نعم للمبادرة الميمونة من الاخ رئيس الجمهورية في تكريم المرأة ودعمها بتجسيد ذلك في منحه نسبة (١٥٪) من الترشيح في الانتخابات.. وأوجد لها حقاً فعالاً في صنع القرار ويكون لها دور مكمل اكتمال حلقة التعاطي المتبادل في الرأي أكان سياسياً او ثقافياً تشاورياً.

مخاطر على طريق المرأة لدخول البرلمان الرابع

الأحزاب تمنح ثقتها للمرأة الناخبة وتسحبها عن المرشحة

■ على طريق الانتخابات النيابية المقبلة والمقررة في السابع والعشرين من أبريل ٢٠٠٩م تسعى المرأة اليمنية وبقوة الى تحقيق رقم قياسي لها في عدد المقاعد داخل البرلمان بجانب شقيقها الرجل.

وتظهر معالم ذلك التحدي بوضوح من خلال اعلان العشرات من النساء نيتهن الترشح للانتخابات القادمة سواءً أكان ذلك تحت لافتة احزابهن أو كمستقلات.

هذا التوجه يجد دعماً كبيراً من بعض المنظمات الدولية المعنية ودعماً من بعض الأحزاب التي اعلنت ذلك، لكن بعضها مازال في حالة تردد وآخر يكتنف موقفه الغموض:

إبراهيم عبدالوهاب

غير أن الدفع باتجاه العمل على وصول المرأة الى قبة البرلمان وأن بدأ طابعه الحماس والتأييد إلاّ أن الأمر لا يخلو من صعوبة لأسباب كثيرة ومتعددة خاصة السياسية والمجتمعية منها.

فمنذ أن تحققت الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ جاءت لتؤكد حق المرأة في المشاركة السياسية سواءً أكان حقها الكامل في المشاركة السياسية «حق الانتخاب والترشح» الذي كفلته لها التشريعات والقوانين اليمنية وبما يتطابق ايضاً مع التشريعات الدولية التي تعطي المرأة هذا لاحق، الى جانب ما وجدته أيضاً من دعم من القيادة السياسية وفي ظل النهج الديمقراطي لتصبح ايضاً الى جانب عضويتها في البرلمان عضوة في المجلس الاستشاري ووزيرة حيث حصلت على عدة حقائب وزارية في حكومات متعاقبة، آخرها الحكومة الحالية والتي حصلت فيها على حقيبتين وزاريتين.. كما شغلت المرأة ايضاً عدداً من المناصب مثل وكيل وزارة ومدير عام ورئيس لعدد من المصالح والهيئات، كما اصبحت سفيرة ونالت المواقع القيادية في أحزابها حتى وصلت الى أمين عام مساعد في المؤتمر الشعبي العام.

مبادرات وحصص

وتجد المرأة حالياً دعماً ومساندة من قبل القيادة السياسية وبعض الأحزاب والتنظيمات وعدد من المنظمات الدولية والمحلية المعنية، ويتقدم ذلك الدعم المبادرة التي اطلقها فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن تخصيص نسبة ١٥٪ من المقاعد لصالح المرأة في العملية الانتخابية للمجالس النيابية والمحلية، غير ان الأمر مازال مرتبطاً بموافقة وتعاون الأحزاب السياسية الأخرى مع المؤتمر الشعبي العام بمبادرته التي يتبناها رئيس الجمهورية ووجدت المباركة والتأييد من مختلف القطاعات النسوية داخل مؤسساتها المجتمعية أو عبر موافقتها وان كانت منتمية لأحزاب أخرى منها احزاب المعارضة.

ومن جانبها تعمل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على المطالبة بتخصيص «١٠-١٥» مقعداً، للمرأة وتطالب كذلك بدوائر مغلقة خاصة بالمرأة لا يتنافس فيها إلاّ النساء وترى الأخت الهام عبدالوهاب مدير عام ادارة المرأة باللجنة العليا للانتخابات انه بوجود الرغبة والارادة السياسية لن تكون هناك أية صعوبة خصوصاً وأن مشاركة المرأة الحالية في سجل قيد الناخبين حوالي ٤٣٪ اضف الى ذلك الوعود التي حصلت عليها من الأحزاب السياسية اثناء الحديث عن دور المرأة الديمقراطي والذي نتطلع الوفاء بعهودهم لإفساح المجال للمرأة بعيداً عن الاعذار الواهية التي تظهر عند التطبيق العملي.

بدورها تطالب اللجنة الوطنية للمرأة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية بدعم قضايا المرأة على كافة الصعد وفي مقدمتها التمكين السياسي لها وتشجيعها والدفع بها الى ترشيح نفسها في الانتخابات النيابية القادمة.

غير أن اللجنة الوطنية للمرأة في هذا الاتجاه لم تقترب كثيراً من دائرة التفاؤل، حيث انها ترى أن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية جاءت مكرسة على الاهتمام بقضايا المرأة وتجاوز واقع المشاركة السياسية لها المثقل بالموروث التقليدي الذي كرس ثقافة التمييز ضدها وبقاءها خارج دائرة اهتمام تلك الفعاليات السياسية.

وتؤكد اللجنة الوطنية للمرأة تمسكها بنظام الحصص «الكوتا» وقدمت في ذلك مقترحات تتضمن اجراءات عاجلة وآنية واخرى نظامية ودائمة بما يضمن وصول النساء بما لا يقل عن ١٥٪ من العضوية في مجلس النواب.

ضعف المشاركة

وتواجه المرأة في طريقها الى قبة البرلمان الكثير من الصعوبات والعقبات والتي ادت سابقاً الى الضعف الشديد في مشاركتها بين النخب البرلمانية بل وتكاد تختفي هذه المشاركة نهائياً رغم اعطائها حقها القانوني مقعدين في مجلس ١٩٩٣م، ومثلهما في مجلس ١٩٩٧م، ثم تراجع العدد الى مقعد واحد في مجلس ٢٠٠٣م، وذلك يشير الى موقع المرأة بشكل عام في المجتمع اليمني بسبب تركيبته بعاداته وتقاليده والقيم المتوارثة، حيث يرفض السماح للمرأة بالمشاركة في الحياة العامة وبالتالي في الحياة السياسية، اضافة الى انتشار الأمية بشكل كبير بين الاناث على وجه التحديد.

اضافة الى عدم التزام الأحزاب السياسية واهتمامها بمشاركة المرأة كمرشحة -لأسباب يطول شرحها- الى جانب ضعف دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة في القيام بدورها بزيادة وعي المرأة بحقها في الترشيح وانتخاب المرأة.

الناخبة لم تصل إلى قناعة بالتصويت لاختها المرشحة

وتبرز المشكلة الأكبر والمتمثلة في النساء انفسهن والتي ساهمت بشكل كبير في ضعف وتدني نسبة وجود المرأة في البرلمانات السابقة والمتمثل في عدم اقتناع المرأة الناخبة بالتصويت للمرأة، رغم أنها تمثل نسبة كبيرة من الناخبين المسجلين والتي بلغت «٤٣٪»، حيث نلاحظ أن نسبة التصويت للمرأة من قبل النساء في انتخابات ١٩٩٣م كانت ٥٪ وفي انتخابات ١٩٩٧م كانت نسبة التصويت للمرأة المرشحة ٢٪ فقط، وهو الأمر الذي يعني ان ثقافة المرأة السياسية مازالت قاصرة في ادراك مدى أهمية دعم ترشيح المرأة ومشاركتها في البرلمان.

تعبيد الطريق!!

ولتجاوز تلك الصعوبات والتي تتطلب تعبيد الطريق لتسهيل وصول المرأة الى قبة البرلمان تطرح الكثير من الآراء والمقترحات رغم ضيق الوقت وقرب الاستحقاق الانتخابي النيابي في أبريل ٢٠٠٩م.

حيث ترى الكثير من الآراء خاصة من القطاعات النسوية التمسك بنظام الحصص «الكوتا» وبما يضمن وصول المرأة بنسبة لا تقل عن ١٥٪ من عضوية مجلس النواب، ويصعب هذا التوجه الذي تؤيده ايضاً اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والمنظمات المجتمعية الدولية والمحلية، في أنه يتطلب توافق والتزام الاحزاب السياسية المختلفة عليه، وهو ما لم تَلُحْ بوادره حتى اللحظة خاصة بين الأحزاب الكبيرة والمؤثرة «المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك» فضلاً عن بقية الأحزاب الأخرى.

ويذهب اتجاه ثان الى العمل على اضافة مادة دستورية تعطي للنساء حق التعيين أو الانتخاب في مجلس النواب وملجس الشورى من خلال زيادة عدد مخصص لها حيث لا يقل عدد المقاعد عن خمسين عضوة.

في حين يذهب رأي ثالث لا يتفق مع عملية التخصيص «الكوتا» أن يتم تعديل قانون الانتخابات بحيث يكون الحزب ملزماً بأن يخصص ما نسبته «١٥-٢٠٪» من مرشحيه من الاناث، على اعتبار أن هذه الطريقة قد تساعد المرأة في أن تحصل على تمثيل معقول في المجلس النيابي، وأن تكون هذه الطريقة بديلاً عن الدعوة لتخصيص نسبة معينة من الدوائر الانتخابية للنساء «نظام الكوتا»، فأسلوب التخصيص -بحسب تلك الآراء- غير ديمقراطي ويتعارض تماماً مع الديمقراطية ويمثل خروجاً على مبدأ المساواة بين الأفراد ذكوراً وإناثاً.

حفيدات بلقيس يعتزمن الترشح للبرلمان القادم

▷ **سلطان قطران**

كشفت قيادات نسوية في محافظة مأرب عن اعتزام عدد من النساء في المحافظة الترشيح في الانتخابات النيابية المقررة في أبريل القادم. وأشارت مسئولة القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام بمديرية الجوبة بمحافظة مأرب ولعه محمد قاسم بجيح إلى أن عدداً من النساء في محافظة مأرب يرغبن بترشيح أنفسهن لعضوية مجلس النواب القادم. وأضافت القيادية المؤتمرية أن النساء اللواتي يرغبن في خوض المنافسة على مقاعد البرلمان أكدن أن هدفهن هو المشاركة كمرشحات بغض النظر عن الفوز أو الخسارة. ونقلت عن الراغبات في الترشح القول: إنهن سيخضن الانتخابات حتى يوصلن رسالة إلى المجتمع أن نساء مأرب قادرات على فعل كل ما من شأنه خدمه المرأة اليمنية واثبات دورها الفاعل في المشاركة السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والزراعية ، وصنع القرار.

وقالت ولعه بجيح: إن رغبة نساء مأرب في المشاركة السياسية كمرشحات ليست غريبة على حفيدات الملكة بلقيس التي حكمت اليمن وكانت عاصمتها مدينة مأرب وهي الملكة التي جسدت الشورى في حكمها كما ذكرها القرآن وخلدها.

هذا وأعلنت عدد من القيادات النسوية في بعض المحافظات رغبتهن الترشح للانتخابات النيابية القادمة ،في وقت تزايدت فيه مطالب المنظمات المدنية للأحزاب السياسية بدعم ترشح النساء .

منظمات ترحب بقانون سن الزواج.. وتنتقد موقف الإصلاح

عصام السفياني❖

■ أثار الموقف الرجعي الذي تبناه نواب حزب الإصلاح من تحديد سن الزواج بـ١٧ سنة انتقادات من قبل منظمات مدنية تعنى بالمرأة وأخرى تعمل في مجال الطفل باركت إقرار البرلمان الأربعاء الماضي لقانون يحدد سن الزواج في اليمن بـ١٧ سنة.

المدرسة الديمقراطية «الأمانة العامة لبرلمان الأطفال» رحبت بالقرار ودعت أولياء الأمور والجهات المعنية إلى إيجاد آليات واضحة وصارمة لتنفيذه.

وأشارت إلى أن هذا القرار جاء ملبياً لمصالح الطفل في كل التشريعات والقوانين المتعلقة به.

وطالب برلمان الأطفال مجلس النواب والجهات ذات العلاقة حكومية وغير حكومية السعي لتعديل القوانين التي من خلالها تنتهك حقوق الأطفال مثل عدم تجريم (ختان الإناث) المنتشر في بعض المحافظات ، وتحدد سن الطفولة بـ(١٨) سنة.

ومن جهتها وصفت منظمة سياج (SEYAJ) لحماية الطفولة اصدار هذا القانون بالانجاز الإنساني والحقوقي العظيم الذي أحرزه البرلمان .

واعتبرته مقدمة لوضع حد للكثير من الانتهاكات البشعة التي تتعرض لها مئات الفتيات سنوياً باسم الزواج.

ودعت المجلس إلى عدم السماح بتمييعه أو الالتفاف عليه من أي طرف كان.

الاتحاد العام لنساء اليمن ثمن من جانبه المواقف المسئولة التي وقف فيها أعضاء مجلس النواب وأعضاء الحكومة للدفاع عن كل القوانين التي ترفع الظلم عن المرأة.

وزير العدل يدين المنشور الإصلاحي

وأشار بيان الاتحاد إلى أن زواج الفتيات الصغيرات يسبب ارتفاع في نسبة الوفيات أثناء الولادة نتيجة الحمل المبكر وهو منافي لحقوق الإنسان.

وقال البيان: إن المحاكم في اليمن مليئة بالكثير من القضايا غير الإنسانية تعكس حجم الكوارث الناجمة عن زواج الفتيات الصغيرات في قرى ومناطق اليمن المختلفة.

وكان مجلس النواب اقر في جلسته الأربعاء رفع سن زواج الأنثى إلى سبعة عشر عاماً، رافضا مقترح للجنة التقنين أحكام الشريعة بخفض السن إلى خمسة عشر عاماً خلافا للتعديل الحكومي المقدم بشأن المادة (١٥) من قانون الأحوال الشخصية القاضي بتحديد سن زواج الأنثى بثماني عشرة سنة.

وفيما وافقت الكتل البرلمانية للاشتراكي، والناصري والمؤتمر عارضت الكتلة الإصلاحية رفع سن الزواج.

وطلب نائب رئيس كتلة الإصلاح زيد الشامي أن لا يتحدد سن الزواج بعمر معين بل يربط ببلوغ الأنثى ونضجها الجسدي والعقلي.

وقال النائب الإصلاحي محمد الحزمي في منشور وزعه في قاعة النواب أن رفع السن يشجع على انحلال الإناث.

معتبرا تحديد سن للزواج متعارضا مع الشريعة الإسلامية.

إلى ذلك أدان وزير العدل د. غازي الأغبري المنشور قائلا أنه تضمن ألفاظا لا تليق بالبرلمان أو الحكومة لدى حضوره جلسة نقاش تعديلات لقانوني الأحوال الشخصية، والمدني تتصل بإلغاء التمييز ضد المرأة.

وفي الجلسة طرح رئيس البرلمان يحيى الراعي على النواب مقترحا بإحالة الحزمي إلى التحقيق بسبب المنشور وشكاوى من السفارتين الفلسطينية والإيرانية بصنعاء لمهاجمتها في خطب الجمعة بالمساجد. كما دعا الحزمي الى احترام وضعه كنائب في البرلمان.

ودافع النائب الإصلاحي علي عشال بالقول أن المنشور لا يحوي إهانة لأحد، ولا يتعدى كونه رأيا.

ولفت رئيس الكتلة الاشتراكية عبدروس النقيب المؤيد لرفع سن زواج الأنثى إلى أن تحديد السن بثمانية عشر عاما يمكن الفتاة من استكمال تعليمها الثانوي ويجعلها أكثر نضجاً.

وبخصوص رفض لجنة الشريعة الدارسة للتعديلات إضافة فقرة تقدمت بها الحكومة للمادة (١٢) أحوال شخصية تلزم الزوج بإعلام زوجته او زوجاته الأوليات بالزواج بأخرى أقر النواب النص الحكومي مع إلغاء جزء في الفقرة يعطي الزوجة حق طلب التطليق او الفسخ..

× «المؤتمر نت»